تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِن امْرِئٍ يَخْذُلُ مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ يُنْتَهَكُ فِيهِ حُرْمَتُهُ، وَيُنْتَقَصُ فِيهِ عِرْضُهُ إِلا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ، وَمَا مِن امْرِئٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ يُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ وَيُنْتَهَكُ فِيهِ حُرْمَتُهُ إِلا نَصَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ». رواه أبو داود أيتها الجيوش في البلاد الإسلامية، إن مسلمي الروهينجا في بورما، والمسلمين في أفغانستان وكشمير وتركستان الشرقية وأفريقيا الوسطى وفلسطين والعراق وسوريا، تنتهك حرماتهم وتنتقص أعراضهم وهم يستنصرونكم، فهل ستنصرونهم، فينصركم الله في موطن تحبون فيه نصرته، أم ستبقون على حالة خذلانكم لهم، فيخذلكم الله في موطن تحبون فيه نصرته؟!

﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ۞ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾

/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

اقرأ في هذا العدد:

- تحوير وزاري في تونس لا ينقصه إلا عودة بن علي! ...٢
- التراشق الإعلامي بين أدوات الاستعمار في اليمن يظهر جليا في وسائل الإعلام ...٢
- مصير المهاجرين المسلمين في ضوء القرار بحكم القانون رقم ٦٩٤ في تركيا ...٣
- لم ولن تنال المرأة المسلمة حقوقها إلا في ظل الإسلام ...٤
- أبعاد تصاعد الخلافات في النظام الجزائري ...٤

الأربعاء ٢٩ من ذي الحجّة ١٤٣٨ هـ/ الموافق ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ م

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ١٤٨ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

واجب نصرة مُسلمي الروهينجا يقع على عاتق جيوش المسلمين لا على الأمم المتحدة

بقلم: أحمد الخطواني

تستمر مآسي مسلمي الروهينجا في ظل تخاذل دول العالم الإسلامي، وتجاهل ما يُسمّى بالمجتمع الدولي، الذي لا يملك غير لغة إبداء القلق والأسف على ما يحدث من كوارث بحق هؤلاء المستضعفين.

فهذا الواقع المأساوي المرير الذي يعيشه مسلمو الروهينجا بمقاطعة أراكان المُحتلة من قبل دولة ميانمار (بورما) البوذية المُجرمة، لم يلق أية مُحاولة جدية مما يُعرف بالأسرة الدولية لوضع حدٍ له، أو حتى مجرد تخفيف آثاره.

فلقد اعترف المتحدث باسم الرئاسة البورمية زاو جاي أن ١٧٦ قرية من قرى الروهينجا صارت خالية من سكانها، إضافة إلى ٣٤ قرية أخرى تركها بعض السكان، وذلك عقب أحداث العنف الأخيرة التي شهدها الإقليم، ولكنّ المُتحدّث لم يُفصح عن سبب خلوها من سكانها، فيما أبرز السببَ الحقيقي شهودُ عيان ذكروا أنّ أعمال حرق قرى الروهينجا ما زالت مستمرة، فالحرق المُمنهج إذاً هو سبب التهجير المُباشر، هذا فضلاً عن أعمال الاضطهاد المُختلفة التي تعرّض لها هؤلاء المسلمين من قتل وحرق وتعذيب واغتصاب وحصار وتجويع وترويع وسلب ونهب وإجلاء وغير ذلك من أعمال التنكيل.

وأسلوب حرق القرى المُتعمّد هذا يرمي إلى تهجير المسلمين من موطنهم بشكل نهائي، وانعدام إمكانية عودتهم إلى قراهم، وقد بلغ عدد المُهجّرين خلال ثلاثة أسابيع قرابة الأربعمائة ألف إنسان، وهو ما يُعادل نصف من تبقى من الروهينجا في أراكان، ويُعتبر هذا التهجير القسري وفقاً للقانون الدولي تطهيراً عرقياً قولاً واحداً، يستوجب معه أن يقوم المجتمع الدولي بإيقافه فوراً، وبكل ما يملك من إمكانيات.

ولا تنتهي مآسي المُهجرين من الروهينجا بعد فرارهم من الموت على أيدي البوذيين البورميين، بل تبدأ مرحلة جديدة للناجين منهم في رحلة عذاب جديدة عبر الحدود البحرية والبرية ليصلوا إلى مكان آمن نادراً ما يجدون فيه الأمان.

فبعد السير على الأقدام لأيام وليال طوال، وهم في حالةٍ مُزرية أملا في الوصول إلى الساحل، ومنه إلى بنغلادش المجاورة التي تُعاملهم حكومتها المُجرمة بأسوأ ما يُمكن تصوره من إهانة وتنكر، بعد ذلك تتركهم نهباً لاستغلال مالكي القوارب وجشعهم، فيبتزونهم ويأخذون منهم الممتلكات الخاصة كذهب الزوجات أو الأغنام والماشية نظير نقلهم للطرف الآخر، وإن لم يفعلوا، يلقون حتفهم بنيران رشاشات ومدافع المليشيات البوذية المجرمة.

تقول منظمات إغاثية دولية: "إنّ هناك ولادات لأكثر من ١٣٠ طفلا في ظروف غير إنسانية خلال رحلات الهجرة القسرية تلك، وإنّ كثيراً من النسوة توفين خلال الولادة، وفي حالات أخرى يتوفى المولود نظرا لعدم توفر أدنى مستويات الرعاية الصحية، وندرة الطعام والشراب والمستلزمات الطبية، فضلا عن عدم قدرتهن على البقاء فترة للراحة قبل الولادة وبعدها، وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) أن أعداد اللاجئين من الروهينجا في بنغلادش بلغ أربعمئة ألف بينهم ٢٢٠ ألف طفل".

وتقول إحدى الناجيات واسمها أمينة خاتون: "الجنود الميانماريون أشعلوا النيران في كل البيوت والحقول بقريتي، فهربت مع أسرتي صوب الساحل، وخلالها عشت أوقاتا عصيبة، إذ سرت

..... التتمة على الصفحة ٣

مؤتمرات أستانة ومؤتمرات الإدارة المدنية سباق نحو الوهم

بقلم: محمد سعيد الحمود

بعد أن استطاعت ثورة الشام في بدايتها أن تحاصر النظام في دمشق وحلب، قامت القوى الدولية برئاسة أمريكا وأداتها الأمم المتحدة بطرح الحل السياسي، واستخدمت المؤتمرات كفخاخ سياسية، والمليشيات الإيرانية والقوات الروسية كقوة عسكرية لفرض هذه المؤتمرات وإقرار مقررات فيها، وكان أصدقاء الشعب السوري المزيفون هم الضاغط السياسي والأساسي للقبول بهذه الخدع السياسية من مؤتمرات جنيف وفينا والرياض وصولا إلى أستانة التي جُلب إليها المفاوضون جلباً تحت سياط القصف الروسي وضغط الدول الداعمة من مثل تركيا ودويلات الخليج.

هذا الحل السياسي هو ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاء حَتَّى إِذَا جَاءهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾، هذا الحل السياسي اتخذ دسيسة الاقتتال وخديعة الهدن والمفاوضات أسلوباً للوصول إلى محاصرة المدن الثائرة، ثم فرض المصالحات أو التهجير وصولا إلى مؤتمرات أستانة لتكبيل ما بقي من الحالة الثورية بما يسمى مناطق خفض التصعيد مع بعض القوى للإجهاز على ما تبقى من المخلصين والحالة الجهادية عبر اقتتال بغيض ودعاوى تشكيل جيش وطني وإدخال الحكومة المؤقتة لتدير مناطق خفض التصعيد استكمالا للاندماج مع النظام في جيش واحد وحكومة وحدة وطنية قد يطلقون عليها خداعا حكومة انتقالية.

في المقابل، تحاول هيئة تحرير الشام الحفاظ على نفسها عبر طرح مبادرة الإدارة المدنية ومحاولة التماهي مع مشروع الحل السياسي، لكن من زاوية الحفاظ على مصالحها ومحاولة الاحتماء والتمترس خلف إدارة مدنية والقبول بخطوات تنازلية وصلت إلى قبول دخول القوات التركية كقوات فصل على أن لا تحارب الهيئة.

إن مخرجات مؤتمر أستانة في الخارج ومؤتمرات الإدارة المدنية في الداخل هي صراع بين مبادرتين، مبادرة المجلس الإسلامي ومبادرة هيئة تحرير الشام للتسلط على المناطق المحررة واستخدامها سلّماً لاستكمال المفاوضات مع النظام وإيران للحصول على نصيب من الكعكة في الحل السياسي.

من هنا نجد أن هذه المؤتمرات والإدارة المدنية ما هي إلا حرف للمسار الثوري والجهادي عن هدفه الأساسي ومشروعه الجامع ألا وهو إسقاط النظام وإقامة حكم الإسلام في خلافة على منهاج النبوة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل ثار أهل الشام وقدموا كل تلك التضحيات من الشهداء والأسرى والجرحى والمشردين والمفقودين لأجل مشاركة النظام في بعض المناصب الوزارية والإدارية؟! فما أجد لهذا التوجه مثالا إلا كما قيل: "تمخض الجبل فولد فأرا"!

إن حقيقة الإدارة المدنية التي يراد منها أن تكون ملهاة وإشغالاً في هذه المرحلة عما يجب أن يُفعل من فتح الجبهات، فهي تتماهى مع الهدن والمفاوضات وخفض التوتر لتكون بعد ذلك أساسا لحكومة مؤقتة ثم تتحول إلى حكومة انتقالية

..... التتمة على الصفحة ٣

النظام الأردني يصدر حكما بالسجن ثلاث سنوات على الأستاذ سعيد رضوان أحد شباب حزب التحرير

استمرارا لمنهج الظلم الذي يسير عليه القضاء العسكري في الأردن والموجه من قبل دائرة المخابرات العامة، وتأكيدا من النظام وأزلامه على عدائهم التاريخي القديم والمتجدد للخلافة على منهاج النبوة وحقدا منهم على العاملين لها - وتحديدا شباب حزب التحرير، المكافحين من أجل عودتها في واقع حياة المسلمين امتثالا لأمر الله ﴿وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾، فقد قامت محكمة أمن الدولة (أمن النظام) في الأردن الأربعاء ٢٠١٧/٩/١٣ مجددا بارتكاب إثم وبهتان عظيمين وظلم كبير غير مكترثين قضاتُها بوعيد الله للظالمين ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾، وغير مدركين لحقيقة وعد الله سبحانه للمؤمنين المستضعفين بالاستخلاف والتمكين ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ حيث حكمت على أحد شباب حزب التحرير وهو الأستاذ سعيد رضوان القيسي (أبو عماد) بالسجن ثلاث سنوات بتهمتي الانتماء لجمعية غير مشروعة (حزب التحرير) والعمل على تقويض نظام الحكم. فحسبنا الله ونعم الوكيل، والله مولانا والظالمون لا مولى لهم.

ما زال في الأزهر الشريف خير رغم بطانة السوء التي تهيمن عليه

نشر موقع (النبأ، السبت ٢٥ ذو الحجة ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧/٩/١٦م) خبرا جاء فيه: "تحت عنوان «الدولة الإسلامية»، أصدر الأزهر الشريف بحثًا إسلاميًا تناول فيه شكل وأركان الدولة، بدءًا من السلطة الحاكمة، والقضاء، والمجالس النيابية، والدستور، والشعب. وعلى غير المعتاد، وبخلاف آراء دار الإفتاء، وآراء كبار علماء الأزهر حاليًا، وعما يصرحون به لوسائل الإعلام، والرأي العام، برفض عودة الخلافة الإسلامية، تناول البحث معنى الألفاظ الثلاثة، وهي الإمام والأمير والخليفة، وفي الأخيرة أكد «الأزهر الشريف»، أن الخليفة في الإسلام هو من خلف رسول الله في سياسة الأمة، وهو أمير المؤمنين، وأن المفروض أن يكون هناك خليفة واحد لجميع المسلمين، على خلاف الموجود والمتبع حاليًا في هذا العصر، بأن كل (دولة إسلامية) لها رئيس، منوهًا إلى أنه من الواجب أن يجمعهم جميعهًا رئيس واحد كالنظام المتبع في الدول ذات الولايات المتعددة لتتعاون جهودهم على الدفاع عن كيانهم ودينهم وعلى نشر الإسلام في العالم كله بصورة واحدة بعيدة عن المذاهب والخلافات. وأكد الأزهر، أن الاستعمار، وتمسك كثير من حكام (الدول الإسلامية) باستقلال الشخصية، وعدم التبعية بأية صورة لأي حاكم آخر على الرغم من دورانهم في فلك دول أخرى لا تريد الخير للإسلام، كان سببًا في عدم تحقيق عودة «الخلافة الإسلامية». وأضاف البحث الأزهري، أن إقامة الحكومة الإسلامية أمر واجب أجمع عليه المسلمون منذ عهد الصحابة مع الاختلاف في كون هذا الوجوب عقليًا أو شرعيًا، فلا بد من وجود إمام واحد، أو حاكم يتولى شئون المسلمين. ويتعارض الرأي السابق تمامًا مع فتاوى سابقة لشيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، عندما قال، إن الخلافة الإسلامية انتهت بعد ثلاثين عاما من وفاة الرسول ﷺ. وكشف البحث الأزهري، مفاجأة جديدة تتعارض تمامًا مع ما يقال حاليًا من قبل المؤسسات الدينية، حيث أكد أنه يشترط في الإمام أن يكون ذكرًا للإجماع على أن المرأة لا يجوز أن تكون إمامًا، وإن اختلفوا في جواز كونها قاضية فيما تجوز شهادتها فيه، كما يجب أن تكون هناك صفات محددة والتميز بالكفاءة، يأتي هذا في الوقت الذي توجد فتاوى عديدة للدكتور شوقي علام، مفتي الجمهورية، والدكتور علي جمعة، المفتي السابق، بجواز تولي المرأة، رئاسة البلاد. وقال الأزهر، إن صحة شروط الوصول للسلطة في البلاد هي: ضرورة وجود أكثر من مرشح لتولي الحكم، ووجود ناخبين حقيقيين، وعند اختيار الحاكم بكل حرية، هنا أوجب الإسلام ضرورة طاعته من جانب الرعية، سواء من أعطاه صوته، أو لا. ولفت البحث الأزهري، إلى أنه يُحرم تعدد الإمارة العامة في الدولة الواحدة؛ فإذا تم اختيار ولي الأمر، فلا يجب الرجوع عنه، ومبايعة شخص آخر؛ لأن مبايعة الثاني «أمر باطل» ما دام الأول موجودًا. وتحت عنوان: «الشعب في الدولة الإسلامية»، ذكر البحث الأزهري، أن الشعب له دور كبير، فله الحق في اختيار الحاكم، وفي توجيهه، ونصحه، وفي بيعته، وفي عزله، وعليه واجبات نحو السلطة الحاكمة وهي الطاعة والنصرة في الحق وفي تقديم النصح والمشورة حتى لو لم تطلب منه".

نظرات سياسية

تحوير وزاري في تونس لا ينقصه إلا عودة بن علي!

بقلم: محمد الناصر شويخة*

أعلن يوسف الشاهد يوم ٢٠١٧/٩/٠٦ عن تحوير وزاري شمل ١٣ وزارة و٧ كتاب دولة، وذلك بعد مشاورات مع رؤساء الأحزاب السياسية التي وقعت على وثيقة قرطاج. وسيعرض التركيبة الحكومية الجديدة على مجلس النّواب لمنحها الثقة. فهل الفريق الحكوميّ الجديد أهل للثقة؟

في مقالنا هذا سنعرض ما هو معروف عند الجميع عن يوسف الشّاهد وأبرز أعضاء فريقه الحكومي ليكون مقدّمات استدلاليّة تكشف ما ستجنيه هاته الحكومة على تونس وأهلها، كي لا يُقال "انتظروا هذه الحكومة فهي لم تبدأ العمل بعد" أو "اصبروا عليها وأعطوها هدنة حتى تطبّق برامجها ومن ثمّ يكون الحكم لها أو عليها"! لا يُقال هذا فنحن أمام مصير شعب بأكمله، والسياسيّ الحصيف يستشرف المستقبل ويتوقّع المحذور قبل وقوعه ويتجنّب الأزمات والكوارث قبل حلولها أو اقترابها.

١- رئيس الحكومة: إذا كان الغراب دليل قوم .. فلا فلحوا ولا فلح الغراب

قائد الفريق الحكومي هو موظّف سابق في سفارة أمريكا في تونس، مع العلم أنّه لم يكن مجرّد موظّف بسيط فقد كان مكلّفا بمهام في قسم الخدمة الزراعية الخارجيّة في السفارة الأمريكية في تونس، ومثّل الحكومة الأمريكيّة خلال أعمال الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر الإقليمي لإفريقيا، الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "فاو" في تونس العاصمة في آذار/مارس ٢٠١٤. أي إنّ رئيس الحكومة كان إلى غاية سنة ٢٠١٤ يخدم مصالح أمريكا في قطاع استراتيجي حسّاس هو قطاع الفلاحة، وقد قدّم خدمات جليلة لأمريكا حيث كان عمله في أحد أذرع السياسة الاقتصادية الأمريكية الاستعماريّة التي بها تهيمن على العالم ومجال عملها "قطاع الأغذية والزراعة في الخارج". فكان الشاهد يجمع المعلومات عن حركة العرض والطلب في تونس والمغرب لأجل أن يساعد في تحسين قدرة المنتجات الأمريكية على الدخول إلى الأسواق في المنطقة وتطبيق برامج صممت لبناء أسواق جديدة وللإبقاء على الموقع التنافسي للمنتجات الأمريكية في الأسواق العالمية.

وهو من أكبر المدافعين عن الإصلاحات العقارية لتحرير الاستثمار في القطاع الفلاحي وللسماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي الفلاحية في تونس.

UNITED STATES OF AMERICA
Chahed, Youssef
Qg. Specialist
USDA/ Office of Agricultural Affairs (OAA)
US Department of Agriculture
Representative in Tunisia
(US Embassy Tunis)
Tel +216 24321893/71107101
E-mail: Youssef.Chahed@fas.usda.gov

هذا هو يوسف الشاهد رئيس الحكومة: حياته العمليّة كانت خدمة للدولة الاستعماريّة الأولى في العالم، أمّا عن رؤيته فهي غربيّة رأسماليّة فهو يرى (في أطروحته) أن الحديث عن "حماية حقوق المزارعين" و"السيادة الغذائية" شعارات بالية تجاوزها الزمن. أي إنّه لا يرى حماية حقوق الفلاح التونسي ولا يرى من ضرورة أن تكون لتونس سيادة غذائيّة. فكيف سيخدم الشاهد مصلحة تونس وأهلها؟!

٢- وزارات السيادة: فأين السيادة؟

الدّاخليّة والدّفاع هما وزارتان مهمّتان طرأ عليهما تغيير، فعاد إلى وزارة الدّفاع عبد الكريم الزبيدي، أمّا وزارة الدّاخليّة فأسندت إلى العميد لطفي براهم، ومن المعلوم عند المتابع لما يحصل في وزارتي الدّفاع والدّاخليّة أنّ الكلمة العليا فيهما هي لبريطانيا ثمّ للحلف الأطلسي، فوزارة الدّاخليّة سُلّمت لبريطانيا لتضع استراتيجيّتها الأمنيّة ولتدرّب ضبّاطها ولتصوغ عقيدتهم الأمنيّة، أمّا وزارة الدّفاع فسلّمت لحلف النّاتو تسليما وخضعت لأوامره فأنشأت مركزا استخباراتيّا يشرف عليه الحلف الأطلسي ومكّنت لأمريكا وبريطانيا وألمانيا حتّى تشرف إشرافا على "حماية" الحدود التونسيّة.

فهل كان التحوير الوزاري من أجل تحقيق السيادة وجعل الأمن في تونس بأيدي أهلها؟! وزير الدّفاع الجديد عبد الكريم الزبيدي هو عائد إلى وزارة الدّفاع بعد أن شغلها من ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣. (حكومة الباجي قايد السبسي ثمّ حكومة حمادي الجبالي) وهو معروف بولائه للسبسي، ومعلوم أنّ السبسي يسعى إلى عسكرة مناطق الثروة، وأنّ الوزير السابق فرحات الحرشاني فشل في المهمّة؛ ممّا يعني أنّ الوزير الجديد القديم جيء به ليوقّع حيث يُطلب منه التوقيع ويتمّ الأمر الرئاسي بعسكرة مناطق الثروة لحماية الشركات الاستعماريّة من غضب المحتجّين. أمّا وزير الدّاخليّة الجديد العميد لطفي براهم فهو ابن وزارة الدّاخليّة وتقلّب في مناصب عديدة آخرها آمر الحرس الوطني، وسار في تطبيق السياسات التي وضعتها السفارة البريطانيّة لوزارة الدّاخليّة، مع العلم أنّ الوزير الجديد في ذمّته قضيّة منشورة أمام المحاكم التونسيّة تتعلّق بفبركة قضيّة إرهاب. وعليه فالوزير الجديد سيكون من أدوات الغرب في تطبيق سياساته، ويبدو من خلال تعيينه أنّ السلطة في تونس تريد أن تجرّب سياسة القمع ضدّ الاحتجاجات المتوقّعة في تونس.

أمّا وزارة الخارجيّة فبقي على رأسها خميس الجهيناوي صديق كيان يهود وسفير سابق لتونس في لندن، مهمّته الرئيسية هي تبييض وجه النّظام في تونس عند الدّول الاستعماريّة وإظهار مدى تبعيّتها لأوروبا. أمّا الدّفاع عن أهل تونس فآخر ما يفكّر فيه الوزير.

٣- الـوزارات المعوّل عليها في إنقاذ البلاد من أزمتها الاقتصاديّة: سفينة نجاة أم طلائع القراصنة وسماسرة الشركات؟

- زياد العذاري، كان في هذه الحكومة وزير الصناعة والتجارة خَلَفَ فاضل عبد الكافي على رأس وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ينتمي إلى حركة النّهضة وهومن المتحمّسين لفتح تونس على الاستثمار الخارجي. جيء بهذا الوزير ليركّز الاستثمار الأجنبي المباشر تنفيذا لوصايا صندوق النّقد الدّولي. ومن الدلائل التي قدّمها زياد العذاري أنّه حين كان وزيرا للصناعة سعى سعيا إلى بيع أكبر مصنع للفولاذ في تونس بأبخس الأثمان لولا أن اعترض عمّال المصنع وطردوه.

- رضا شلغوم وزير الماليّة: كان وزيرا للماليّة في آخر عهد بن علي عمل معه في تنفيذ سياسة صندوق النّقد الدّولي، يعود اليوم إلى وزارة الماليّة ليواصل ما بدأه مع بن علي في تنفيذ سياسات "حكماء" صندوق النّقد الدّولي، الذي لم يحلّ في بلد إلّا حلّ الخراب معه. فكيف ستكون هذه الوزارة في خدمة تونس وأهلها؟!

- عماد الحمامي وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى أبدى مهارة كبيرة في السمسرة للشركات الأجنبيّة حين أرسلته الحكومة في الأشهر السابقة لمفاوضة المحتجّين في ولايـة تطاوين على الشركات البترولية الأجنبيّة، وبرهن لأسياده أنّه قادر على ضمان مصالح الشركات الاستعماريّة.

فما ظنّكم بحكومة رئيسها موظّف سابق لدى الحكومة الأمريكيّة وكان يمثّلها في منظّمة الأغذية والزراعة، ووزراء السيادة فيها بلا سيادة بل سلّموا السيادة والقيادة لبريطانيا والحلف الأطلسي. أمّـا الـوزراء المعنيّون بالاقتصاد فلا يرون إلا ما يراه صندوق النّقد الـدّولـي، ولا يـرون نهضة للاقتصاد إلا إذا مكّنوا الشركات الاستعمارية من ثروات البلاد وجعلوا القطاعات الحيويّة ملكيّة خاصّة لتلك الشركات...

إنّ المقدّمات دليلة على النّتائج. هذه حكومة ائتلاف استعماريّ يستعدّ للإجهاز على تونس وجعلها بوّابة الاستعمار إلى شمال أفريقيا ومن ثمّ كلّ أفريقيا.

أليس عجيبا غريبا أن نتوقّع من هذه الحكومة خيرا؟؟؟

نوّاب الشّعب الذين يزعمون أنّهم يُمثّلون الشّعب يستعدّون لمنح الثقة لحكومة الائتلاف الاستعماريّ هـذه، وقـد صـرّح حافظ قايد السبسي المدير التنفيذي لنداء تونس وراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ومحسن مرزوق رئيس حزب مشروع تونس أنّ كتلهم في البرلمان ستمنح الثقة للحكومة (وعددهم كاف وزيادة).

لقد آن الأوان لأهل تونس أن يستفيقوا ويعلموا أنّ الدّيمقراطيّة لم تجلب لهم إلا الوبال ولم تأتهم إلا بحكومات كذب وخيانة. ولقد آن الأوان أن يسحب أهل تونس الثقة من نوّاب البرلمان وأحزاب العمالة والخيانة لأنّه ثبت وعدهم الزّائف وثبت تقلّبهم حسب مصالحهم الشخصيّة والحزبيّة وثبت بالقطع أنّهم لا يرون شعب تونس إلا أرقاما وأصواتا في صندوق يتسلّقون به إلى المناصب ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

التراشق الإعلامي بين أدوات الاستعمار في اليمن يظهر جليا في وسائل الإعلام

بقلم: الدكتور عبد الله باذيب

في ٢١ أيلول/سبتمبر الجاري يحتفل الحوثيون بالذكرى الثالثة لدخولهم صنعاء، والتي بدأت بها الحرب الحالية في اليمن، بين أدوات الإنجليز المساندين لعبد ربه هادي ومن قبله المخلوع صالح، وبين عميل أمريكا، الحوثي، الذي استقوى بتحالفه مع المخلوع صالح كي يتمكن من دخول صنعاء والتمدد داخل اليمن، إلا أن أدوات الإنجليز شاركوا في التحالف العربي لفرض أجندتهم وإنقاذ النظام التابع لهم منذ أن غادروا عدن شكليا في عام ١٩٦٧م.

فبعد أن نافست أمريكا الاستعمار القديم وأخرجته من كثير من مناطقه، حاولت منذ ستينات القرن الماضي دخول اليمن ومنافسة بل طرد الاستعمار الإنجليزي القديم، إلى أن تسنى لها ذلك عن طريق عبد الملك الحوثي الذي يرفع شعار (الموت لأمريكا) للتضليل بينما يلتقي مفاوضوه جون كيري في مسقط ويبحثون خطة كيري التي تقضي بإشراك الحوثيين في الحكم، إلا أن عبد ربه هادي رفض تلك الخطة مسنودا بقوات إماراتية كبيرة موجودة في المناطق (المحررة).

وكانت الإمارات هي ورقة (الجوكر) التي استخدمها الإنجليز لمساندة عملائهم في اليمن عسكريا عن طريق إدخال قوات لحسم معركة عدن والمحافظات الجنوبية، وسياسيا عن طريق احتضان أحمد علي صالح والمطالبة بإدراجه ضمن الحل القادم في البلاد، وعن طريق احتواء الحراك الجنوبي وإدراجه ضمن مؤسسات الدولة في إطار الحل الفدرالي.

وقد أدرك عبد الملك الحوثي هذا التحرك البريطاني مبكرا، عندما صرح أن بريطانيا هي من (حررت) عدن عن طريق الإمارات (قناة المسيرة الفضائية)، وعاود مهاجمته للإمارات مجددا عندما هاجمها في خطابه الأخير يوم الخميس ٢٣ ذي الحجة ١٤٣٨ الموافق ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م قائلا إن صواريخه باتت اليوم موجهة نحو الإمارات وعاصمتها، وإن الإمارات اليوم لم تعد مدنها آمنة.

في الوقت ذاته الذي أعلن فيه حسين عبد اللهيان كبير مستشاري رئيس البرلمان الإيراني، في حوار مع وكالة الأنباء الإيرانية، أن السعودية أرسلت وسيطا لطهران يطلب دعمها لفتح حوار مع (الحوثيين).

إلا أن الإمارات لم تنتظر وردت مباشرة على تصريحات الحوثي ومهاجمته لها، عن طريق وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، الذي قال في سلسلة تغريدات على حسابه في تويتر (إن تصريحات الحوثي التي تهدد وتستهدف الإمارات وعاصمتها دليل مادي ثابت على ضرورة عاصفة الحزم)، وقال (إن مليشيات إيران أهدافها خسيسة وخطرها حقيقي).

إن الحرب في اليمن ليس لأهل اليمن فيها ناقة ولا جمل، بل هي صراع على النفوذ والسيطرة على الثروة بين الاستعمار الغربي بطرفيه الأمريكي والبريطاني، وذلك عن طريق أدواتهم الإقليمية (السعودية والإمارات) وأدواتهم المحلية (المخلوع وعبد ربه هادي من جهة والحوثي من جهة أخرى). وعلى أهل اليمن ألا ينتظروا من أدوات الاستعمار هذه أي خير، فلم يذق أهل اليمن تحت حكمهم إلا دمارا وتنكيلا وأصبح أكثر من عشرين مليوناً من أهل اليمن بحاجة إلى المساعدة وفق تقارير الأمم المتحدة!

إن الخير لن يأتي لليمن وللمسلمين جميعا إلا بعودتهم لأحكام دينهم وإيجادها موضع التطبيق والتنفيذ أحكاما تشريعية عملية تنظم حياتهم وتطرد المستعمر من بلادهم وتحافظ على ثرواتهم وتحقن دماءهم، ولن يتم ذلك إلا بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي طلب منا رسول الأمة عليه أفضل الصلاة والتسليم العمل لها وإيجادها، لتخرج الأرض خيراتها وتنزل السماء بركاتها، وقبل ذلك كله ننال بها رضوان الخالق سبحانه وتعالى، وبنعمة الله وحكمه في خلافة راشدة تتمثل خلافة الإنسان في الأرض، قال جل في علاه: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾.

وإنّي أدعو أهل اليمن لاغتنام الفرصة والخروج من مربع المستعمر الكافر الغربي وتسليم قضية اليمن للعاملين المخلصين لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ■

حزب التحرير/ ولاية تونس: وقفة حاشدة نصرة للمسلمين في بورما

نظم حزب التحرير في ولاية تونس يوم الجمعة، ١٧ ذو الحجة ١٤٣٨هـ، الموافق ٠٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧م، وقفة حاشدة أمام جامع الفتح بالعاصمة نصرة للمسلمين في بورما، في جمهرة كبيرة رفعت فيها عناوين مختلفة تدعو المسلمين إلى رفع الأصوات بالمطالبة بتحريك الجيوش في البلاد الإسلامية لأن يهبوا لنصرة المضطهدين والمستضعفين من المسلمين في بورما وفي شتى أصقاع العالم.

كتلة الوعي في جامعة بوليتكنك تنظم وقفة نصرة لمسلمي الروهينجا

في ظل ما يتعرض له إخواننا مسلمو الروهينجا من قتل وذبح وحرق واغتصاب، تنأى عنه وحوش الغاب، نظّمت كتلة الوعي - الإطار الطلابي لحزب التحرير - في جامعة بوليتكنك فلسطين في مبنيي وادي الهرية وأبو رمان وقفة نصرة لمسلمي الروهينجا، رفعت خلالها بوستراً بعنوان "أراكان المسلمة تستنصر الأمة الإسلامية وجيوشها". ورفعت صورا تُظهر وحشية جيش النظام والبوذيين في ميانمار، الذين يضطّهدون المسلمين قتلا وحرقا وتهجيرا. كما تم رفع صور ولافتات تندد بتلك المجازر التي يرتكبها البوذيون في ميانمار، وربطت بين ما يتعرض له مسلمو الروهينجا وبين غياب دولة الإسلام. وشبّهت بعض اللافتات بين ما يحدث للروهينجا بما حدث لأهل فلسطين على يد يهود، وفي الشام على يد السفاح بشار الأسد.

مصير المهاجرين المسلمين في ضوء القرار بحكم القانون رقم ٦٩٤ في تركيا

بقلم: محمود كار*

يتضمن القرار بحكم القانون الجديد الصادر بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ إعادة اللاجئين المهاجرين في تركيا إلى بلادهم. والفقرة التي أضيفت إلى المادة رقم ٢٦ من القانون رقم ٢٩٣٧ في القرار بحكم القانون رقم ٦٩٤ المنشور في الجريدة الرسمية هي على الشكل التالي: "بناءً على طلب من وزير الخارجية واقتراح وزير العدل وموافقة رئيس الجمهورية يمكن إعادة غير المواطنين الأتراك المحتجزين أو المحكومين إلى دولةٍ أخرى أو استبدال السجناء والمحكومين في بلد آخر بهم؛ بشرط ضمان عدم التعذيب أو التعرض لسوء المعاملة أو عقوبةٍ تمس شرفه بسبب العرق أو الجنس أو الدين في الأحوال التي توجبها متطلبات الأمن القومي والمصالح الوطنية".

وقد اعتبرت وسائل الإعلام التركية أن هذه المادة في القرار بحكم القانون الجديد الذي نشر في الجريدة الرسمية ودخل حيّز التنفيذ في يوم الجمعة ٢٥ آب/أغسطس هي قرارٌ صادرٌ لإعادة بعض الفارين المشتبه بأنهم من تنظيم غولن الإرهابي. لكن الوضع ليس كذلك البتّة؛ فليس هناك رعايا أوروبيون أو أمريكان محتجزون أو محكومون في تركيا لمبادلة مشبوهي تنظيم غولن الإرهابي الفارّين بهم. ومعلوم أن ٩٩٪ من المحتجزين أو المحكومين من الأجانب في تركيا هم من المسلمين القادمين من دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط والشرق الأقصى. وهذا القرار بالتالي يتناول هؤلاء المظلومين والمهاجرين، وليس مقايضة رعايا أمريكيين أو أوروبيين مع انقلابيي ١٥ تموز الفارّين. فقد مرّ عامٌ كاملٌ أو أكثر على محاولة انقلاب ١٥ تموز/يوليو، والفارون على هامش المحاولة الانقلابية يتجولون ويتحدثون ويعيشون كما يشاؤون في البلدان الأوروبية، وإن كان هناك معتقلون فلا يتم تسليمهم.

هل تتخيلون؟ إنه في دولةٍ يتم فيها محاولة انقلابٍ من قبل العسكريين العلمانيين الكماليين الموجودين داخل القوات المسلحة والمتقاعدين، وقتل ما يقارب ٣٠٠ شخصٍ بوحشيةٍ، والتخطيط لاغتيال رئيس الجمهورية، ويتم فيها اعتقال رئيس الأركان العامة، والسيطرة على محطات الإذاعة والتلفزيون، وقطع البث فيها، ورغم ذلك كله يتجول المسؤولون عن هذه الأفعال بحريةٍ خارج البلاد! والحكومة التركية تطالب بهؤلاء الفارين، لكن الدول التي استقبلتهم لا ترغب بإعادتهم! إن هذا وضعٌ مخزٍ بحق تركيا؛ لأنها لا تملك كلمةً معتبرةً في الدول الأوروبية ولا في أمريكا.

بالمقابل لم يتلبّس أحدٌ من المظلومين الضعفاء الذين يعيشون في تركيا كمهاجرين من تركستان الشرقية والأوزبيك والشيشان والقرغيز والطاجيك،... نعم لم يتلبس أيّ من هؤلاء بأية محاولة انقلابٍ على الدولة التي يعيشون فيها، ولا يخفى على العالم أجمع ظلم الرؤساء الدكتاتوريين الذين يتربعون على أنظمة بلادهم.

ورغم جلاء هذه الحقيقة؛ يصدر القرار بحكم القانون رقم ٦٩٤، ويدخل حيز التنفيذ، وتقوم تركيا بموجبه بتسليم اللاجئين إلى حكومات بلدانهم الدكتاتورية. وتركيا تعلم جيداً أن كل مسلمٍ مظلومٍ من تركستان الشرقية سيتم تسليمه إلى الصين، وكل مهاجر أوزبيكي عاجزٍ يتم إرساله إلى أوزبيكستان؛ سيتعرّض لأشد أنواع العذاب وسيعاقب بالسجن مدى الحياة أو ربما سيتم قتله من قبل حكومات بلدانهم الكافرة الظالمة الدكتاتورية.

وإن إضافة الفقرة رقم ٢٩٣٧ على القرار بحكم القانون إلى قانون جهاز الاستخبارات الوطنية تشير إلى أن عمليات إعادة ومقايضة اللاجئين ستنفذ من قبل وكالات الاستخبارات الدولية. فكل بلد يقوم بمحاكمة الذنب المرتكب ضمن حدود أراضيه وتحكم على المذنب بموجب قوانين هذا البلد. فإن كان للشخص ذنبٌ ارتكبه في بلدٍ آخر فإن وحدات الاستخبارات في هذا البلد تعمل على إيجاد الشخص وتسليمه لبلده. لكن اللاجئين المسلمين من آسيا الوسطى المحتجزين في مراكز الإعادة إلى أوطانهم في تركيا تمهيداً لتسليمهم إلى روسيا والصين والدول الدكتاتورية متهمون بانتمائهم الديني، وهم مطلوبون من قبل حكوماتهم الظالمة بسبب دعوتهم إلى دين الله.

وهنا أسأل: هل سيتم تطبيق المادة التي أدرجت في القرار بحكم القانون السابق أم لا، والتي تنص على شرط ضمان عدم تعذيب الشخص المسَلّم إلى بلده أو تعرضه لسوء معاملةٍ أو عقوبةٍ تمس شرفه بسبب العرق أو الجنس أو الدين؟ وفي حال الإيجاب هل تخبروننا من أين سيحصل المسلمون الذين ستتم إعادتهم إلى روسيا والصين وأوزبيكستان وطاجيكستان وقرغيزستان وغيرها من الدول على ضمان الحماية؟ هل من روسيا أم من الصين أم من الطغاة الآسيويين؟ ونحن نعلم بالأساس أن تركيا قامت بتسليم المهاجرين الأوزبيك والقرغيز والطاجيك إلى الحكومات الظالمة والدول الكافرة مثل روسيا والصين. وبموجب هذا القرار يتعرض جميع المهاجرين في تركيا وفي مقدمتهم المحتجزون والمحكوم عليهم للتهديد، وتستهدف اتفاقيات التسليم بين تركيا وروسيا والصين اللاجئين المسلمين، ولا تدخر تركيا وسعها في تحقيق طلبات روسيا والصين الكفرة بتسليم المسلمين لها ولا تعمل على حمايتهم. والأسوأ المتوقّع من تركيا التي خانت سوريا بتسليمها لنظام الأسد وإيران في الفترة القادمة؛ هو إعادة العلاقات مع النظام السوري وتسليمه بعض لاجئي سوريا. وما من شكٍّ بأن تسليم المسلمين للكفرة الظالمين ما هو إلا تسليم الشياه إلى الذئاب، ولا غرابة في ذلك؛ فالذي لا يخاف الله يُتوقّعُ منه كلّ شيء ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تركيا

تتمة: مؤتمرات أستانة ومؤتمرات الإدارة المدنية سباقٌ نحو الوهم

بشراكة وحدة وطنية مع النظام تهدر كل التضحيات وتضيع الهدف الأساسي وتبقي على الدولة العميقة للنظام من أجل الحفاظ على دولة مركزية أمنية بوليسية تحارب الإسلام وتقمع كل توجه نحو إقامة دولة الإسلام، فهل يدرك أولئك وهؤلاء السائرون في هذه المسارات فداحة الجريمة التي يرتكبون بحق ثورة الشام وتضحياتها؟!

إن طرح الإدارة المدنية في الداخل يدل على الفشل الذريع لفصائل كانت تزعم أن لديها مشروعا سياسيا إسلاميا ليتبين أنه ليس لديها أي مشروع وأنها تتخبط خبط عشواء كما الآخرون الذين اتخذوا قيادة سياسية صنعتها السفارات في دهاليزها والمخابرات في أقبيتها، لتتخذ هذه الفصائل شخصيات الإدارة المدنية قيادة سياسية لا نعرف بأي كتاب أم بأي سنة ستدير أمور الناس مما يدل على انعدام المشروع، بل هو الوهم والسراب.

إن القيادة السياسية تقوم على أساس مشروع سياسي واضح وليس على أشخاص لا مشروع عندهم إلا ما يملى عليهم من نتائج المؤتمرات وصولا إلى حل سياسي لا يعلم الناس ما سيكون شكله ولا مضمونه بل يحفظ نفوذ القوة المستكبرة في العالم؛ أمريكا وأدواتها.

أمام هذه الصورة الواضحة للواقع الذي وصلت إليه ثورة الشام وأمام المستقبل المجهول لما يخطط ويكاد لأهل الشام، نقول: إنه لا زال بإمكان الثائرين والمجاهدين المخلصين وبعض القيادات المخلصة إن بقي منها شيء أن يقلبوا الطاولة على هذه المؤتمرات وما وصلت إليه من ترتيبات؛ فلقد وضح ضعف النظام ومليشياته التي تُستنزف في دير الزور وريف حماة من قبل تنظيم الدولة لوحده، فلو استغل المجاهدون هذا الظرف وأشعلوا الجبهات وأعادوا الثورة كما كانت في البداية وتبنوا مشروعا سياسيا واضحا منبثقا من عقيدتهم، مشروع الخلافة على منهاج النبوة واتخذوا قيادة سياسية على أساس هذا المشروع فإنهم قادرون على قلب الطاولة وتغيير المعادلة ناصرين لدين الله واثقين بنصره، فإنهم بذلك يحققون شرط النصر ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ ■

تتمة كلمة العدد: واجب نصرة مُسلمي الروهينجا ...

أكثر من سبعة أيام على قدمي، كما حوصرت مع آخرين لثلاثة أيام بإحدى الغابات، وشاهدت قتل الجيش عشرات من الجيران والأقارب بدم بارد".

وبالرغم من أنّ الأمم المُتحدة تعترف بأنّ مسلمي الروهينجا هي أكثر (أقلية) مضطهدة في العالم، وتُقر بوجود أعمال العنف وسوء المعاملة ضدهم وعلى مدى عقود طويلة، ومن غير وجود أمل لهم بالحصول على العدالة، وبلا صوت يمكن إسماعه للعالم، ولكن مع كل ذلك الاعتراف والإقرار فإنّها تبقى عاجزة عن القيام بأي شيء يُنهي هذه المأساة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما السبب في هذا العجز وهذا الفشل لـ(المجتمع الدولي) بشكل فاضح في تخفيف معاناة هؤلاء القوم طوال عشرات السنين من جحيم البوذيين؟

والجواب على هذا السؤال يمكن تلخيصه على النحو التالي:

إنّ ما يُسمّى بالمجتمع الدولي يتشكّل من الدول الكبرى الكافرة الاستعمارية والطامعة والحاقدة على الإسلام والمُسلمين، ويُمثّل هذه المجتمع الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن وهي أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين، وبعض الدول الأخرى كالهند وألمانيا، وبالتالي فهي لا تأبه بما يقع على المسلمين من مصائب، لأنّهم ضعفاء وغير مؤثرين في الموقف الدولي، ومجتمعهم الدولي هذا لا يعترف إلا بالأقوياء.

وقد أعلنت الصين رسمياً أنّها تؤيد حكومة ميانمار في أعمالها الأمنية في أراكان للحفاظ على الأمن والاستقرار، وكذلك فعلت روسيا والهند ولكن بلهجة أخف، أمّا أمريكا فطالبت الحكومة البورمية بوقف حملتها الأمنية ولكن من دون تحميلها المسؤولية عن مأساة الروهينجا، وأمّا بريطانيا فرفعت المشكلة إلى مجلس الأمن الذي لم يتمكن أصلاً من الانعقاد بسبب هذه المواقف المائعة، وهكذا استمرت المأساة، وتوالت فصولها.

وهناك جانب اقتصادي للمشكلة وهو أنّ بورما تحوي خزانا ضخما من النفط والغاز، وفيها موارد معدنية كثيرة، ومن ضمنها الذهب بكميات تجارية، وهو ما أسال لُعاب هذه الدول الكبرى، ممّا دفع أمريكا والصين المُتنافستين بشدة اقتصادياً للوقوف إلى جانب الحكومة البورمية من أجل الاستحواذ على هذه الثروة، والتي لا يُلتفت معها إلى حقوق الطوائف الصغيرة لا سيما إذا كانت مُسلمة.

إنّ تقصير حكام المسلمين في القيام بواجبهم بسبب خيانتهم وعمالتهم وعجزهم، هو السبب الرئيس لهذه المأساة، وإنّ استمرار وجودها ليؤكد بأنّه لا يوجد حل لها، ولا لمآسي المُسلمين المُختلفة الأخرى والكثيرة، إلا من خلال استخدام القوة العسكرية الذاتية التي بها فقط تُحمى بيضة المُسلمين، فنصرة مسلمي الروهينجا ونصرة كل المسلمين المستضعفين في مشارق الأرض ومغاربها واجب على جيوش المسلمين الذين يملكون القوة العسكرية القادرة على النصرة، وهذا الواجب فرضه عليهم الحق سبحانه وتعالى في قوله: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾، على أنّ هذه القوة لا يُمكن لها أن تعمل إلاّ من خلال دولة الإسلام، لأنه ثبت على أرض الواقع أنّ هذه الدول الوطنية والدول القومية القائمة في بلاد المسلمين هي دول عميلة وهزيلة وعاجزة تماماً عن تحريك جيوشها خارج الحدود المرسومة لها، ولذلك كان لا بُدّ وجوباً من إيجاد الدولة الإسلامية (دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة) التي يتجاوز جيشها الحدود، فيستطيع عندها حماية بيضة المسلمين، والانتقام من كل دولة تُسوّل لها نفسها استباحتها ■

إلهاء المسلمين عن قضاياهم المصيرية سياسة استعمارية

ورد على موقع (دنيا الوطن، الأحد ١٩ من ذي الحجة ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧/٩/١٠م) خبر جاء فيه: "قال السفير الفلسطيني لدى مصر، ومندوبها الدائم بالجامعة العربية، جمال الشوبكي، إن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين وافق اليوم على مقترح دولة فلسطين بتشكيل لجنة خماسية للتصدي لمحاولة (إسرائيل) نيل عضوية غير دائمة في مجلس الأمن للعامين ٢٠١٩/٢٠٢٠".

الراية: **إن المسلمين سواء أكانوا في بلادهم أم حيثما حلوا أو ارتحلوا، تعترضهم قضايا مصيرية، تُوجب عليهم حلها حلا جذريا؛ إلا أن الدول الاستعمارية وبأساليبها الخبيثة، تعمل إما مباشرة أو من خلال أدواتها حكام المسلمين وأذنابهم، تعمل على محاربة أي فكر وأي عمل يسعى لحل تلك القضايا حلا حقيقيًا وجذريًا، بل وتعمد إلى صرف أنظار المسلمين عن التعامل مع هذه القضايا المفصلية إلى التعامل مع آثارها الجانبية، لتبقى تلك القضايا المصيرية بدون حل مطلقا، بل ولا يجد المسلمون سبيلا حتى لمعالجة تداعياتها الجانبية. ولعل من أهم قضايا المسلمين الكبرى والمصيرية، هي قضية فلسطين المغتصبة، والتي معلوم بل مفروض أن حلها الجذري الوحيد بداهة وببساطة هو تحريرها وتطهيرها من يهود بالجهاد في سبيل الله، لكن الدول الاستعمارية وعملاءها حكام المسلمين وأزلامهم، حاربت هذه الفكرة، وحاربت كل من يسعى لها بكل شراسة، ثم عمدت إلى صرف أنظار المسلمين عن هذا الحل؛ وذلك بإشغالهم بالتعامل مع ما ترتب على اغتصاب يهود لفلسطين من آثار جانبية، ولعل واحدا من عشرات هذه الأساليب، هو ما جاء على لسان جمال الشوبكي هذا سفير السلطة الفلسطينية لدى مصر، ومندوبها الدائم بالجامعة العربية، بأن "مجلس الجامعة على مستوى المندوبين وافق اليوم على مقترح دولة فلسطين بتشكيل لجنة خماسية للتصدي لمحاولة (إسرائيل) نيل عضوية غير دائمة في مجلس الأمن للعامين ٢٠١٩/٢٠٢٠". فبات الحل عندهم هو منع كيان يهود من الحصول على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن، وليس إزالته! والعجيب الغريب أنهم - الدول الاستعمارية وحكام المسلمين - قد نجحوا أيما نجاح في إشغال المسلمين بالتعامل مع تلك التداعيات الجزئية الناجمة عن القضية الأساسية، وفي الوقت نفسه فشلوا، بل تقاعسوا حتى في حلّ تلك الجزئيات أيضًا.**

أمريكا تتواطأ مع بورما في إبادتها لمسلمي الروهينجا

نشر موقع (فرانس ٢٤، السبت ١٨ ذو الحجة ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧/٩/٩م) خبرا جاء فيه: "أعلن مسؤول أمريكي الجمعة أن بلاده تريد التعاون مع بورما لحل أزمة أقلية الروهينغا، مشددا في الوقت نفسه على أن بلاده لا تلوم حكومة رئيسة الوزراء أونغ سانغ سو تشي على أعمال العنف التي هجرت عشرات الآلاف من هؤلاء المسلمين. وقال باتريك مورفي المكلف بشؤون جنوب شرق آسيا في الخارجية الأمريكية للصحافيين "نحن مستمرون في إدانة هجمات من شتى الأنواع، هجمات ضد قوات الأمن وضد المدنيين ولكن أيضا هجمات يشنها مدنيون". وأضاف أنه إذا استدعت هذه الهجمات ردا من السلطات فيجب أن يتم ذلك "في احترام للقانون وحقوق الإنسان". وتابع "ندعو إلى وقف العنف والتوترات التي تولد العنف"، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تتحاور في سبيل تحقيق هذه الغاية مع الحكومة المدنية في بورما ولكن كذلك أيضا مع الجيش الذي يتمتع بـ"دور رئيسي" في هذه المنطقة. بدورها دعت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي قوات الأمن البورمية إلى التنبه إلى أن "الهجمات ضد المدنيين لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد العنف على الأرض وإبعاد أي أمل بحل طويل المدى". ولكن واشنطن حرصت على توضيح أنها لا تريد لوم حكومة بورما على أعمال العنف هذه. وقال مورفي إن "الحكومة الجديدة ورثت تحديات هائلة من بينها الوضع في ولاية راخين، مشيرا إلى أن "هذه مشكلة مستمرة منذ سنين طويلة للغاية والحكومة الجديدة تفاجأت بهذا الوضع فور توليها مهامها". ورفض المسؤول الكبير في الخارجية الأمريكية الحديث عن فرض "عقوبات" على بورما أو حتى ممارسة "ضغوط" عليها. وقال "مقاربتنا هي شراكة لمساعدتهم. نريد العمل مع الحكومة بما في ذلك في وضع شديد التعقيد مثل الحالة في ولاية راخين"."

الراية: **لم يعد يمضي يوم إلا ويكشف مزيدا من حقد أمريكا على الإسلام والمسلمين، حيث لو كان عُشر هذا القتل الذي يتعرض له الروهينجا في غير المسلمين لأقامت أمريكا الدنيا وما أقعدتها، ولربما حركت الجيوش وفرضت العقوبات. ولكن ما دام هذا القتل والذبح في المسلمين، فإن أمريكا لا تلوم القاتل وتتفهم موقفه، ما يعني أنها تتواطأ مع بورما البوذية في قتل مسلمي الروهينجا، بل تعطيها الضوء الأخضر لإبادتهم. والمصيبة أن تجد من بين أبناء المسلمين من ما زال يظن خيرا بأمريكا ويستنجد بها ويستجدي الحلول منها!.**

لم ولن تنال المرأة المسلمة حقوقها إلا في ظل الإسلام

بقلم: هاجر اليعقوبي

ألغت السلطات التونسية أمـرا ترتيبيا وزاريـا كان يحظر زواج التونسيات المسلمات من غير المسلمين، حسب ما أعلنت الخميس الناطقة باسم رئاسة الجمهورية سعيدة قراش.

وكتبت سعيدة قراش في تغريدة "تم إلغاء كل النصوص المتعلقة بمنع زواج التونسية بأجنبي، يعني بعبارة أوضح منشور ١٩٧٣ وكل النصوص المشابهة له. مبروك لنساء تونس تكريس حق حرية اختيار القرين". (الجزيرة نت).

وكان الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي قد دعا على هامش ما يسمونه بعيد المرأة في ١٣ آب/أغسطس إلى تعديل ذلك القانون مشيرا إلى أن الزمن قد تجاوزه؛ كما دعا أيضا حينها إلى تطبيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وخاصة في الميراث، مؤكدا أن الأمر لا يتعارض مع الدين!!!

وقد تولّى رئيس الحكومة يوم ٨ أيلول/سبتمبر إصدار منشور يلغي المنشور السابق للوزير الأوّل، وفي اليوم نفسه أصدر وزير العدل منشورا يدعو فيه الرؤساء الأوّل لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامّين بها ورؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الجمهورية بها وقضاة النواحي وضبّاط الحالة المدنيّة إنهاء العمل بالمنشور التفسيري عدد ٢١٦ بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣.

وبالتالي فقد شرعت الحكومة التونسية رسميا وعمليا في تفعيل ما دعا له السبسي قبيل شهر مدعيّة بذلك سيرها لتعزيز المزيد من حقوق المرأة بالرغم من أن إقرار زواج نساء تونس بغير المسلمين يخالف حكما شرعيا قطعيا لا لبس فيه ولن يكون أبدا خيرا لنساء البلد!!!

إنّ محاولة السبسي وحكومته اختزال الأمر في مجرد تغيير لقانون كانت سنته تونس في الماضي وتعدله اليوم لمقتضى الزمان ولضمان الحقوق هو محاولة خبيثة منهم لإلباس الحق بالباطل، وإنّ ادعاءهم بأنّ تبديل ذلك القانون بما يساير الزمان أمر لا غبار عليه؛ رغم أنّ الله عزّ وجلّ قد حكم بحرمته؛ يؤكد على أنّ القائمين على الحكم الآن في تونس ماضون في غيّهم على خُطا من سبقوهم في محاربة أحكام الإسلام لإقصائها عن الحياة تحت عناوين شتى يخادعون بها الناس.

قال تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١] وقال: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠] فحرمة زواج المسلمة من الكافر حرمة لا لبس فيها، ولن تقدر محاولات التلبيس على تزييف الحقيقة من أنّ ما اقترفته الحكومة التونسية هو تطاول على أحكام الشرع وتنكب عن الصواب وعما فيه الخير.

وإنّ الدور القذر الذي لعبه السبسي في إزالة ذلك الحكم الشرعي من المنظومة القانونية المعتمدة في تونس لم يكن أبدا عن جهل، وهو لم يطلق دعاويه التي أطلقها في عيد المرأة بصفة اعتباطية، بل هو يقوم بكل ما يقوم به عن قصد لصرف نساء تونس عن المطالبة بما يضمن حقوقهنّ حقيقة؛ وهو خاضع في ذلك حتى النخاع للإملاءات وللاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية "سيداو" التي رفع عنها جميع التحفظات انصياعا وخنوعا؛ لتكون النتيجة التغرير بالمرأة المسلمة وسلبها الامتيازات التي حباها الله إياها تحت عنوان إنصافها وردّ حقوقها!!

لقد كان حريا بالسبسي والسائرين خلفه أن يحسبوا ألف حساب لعاقبة صنيعهم وتطاولهم على الدين الحق، بل كان الأجدر بهم جميعا أن يتلبسوا فعلا برفع الظلم الواقع على النساء الريفيات والفقيرات والمشردات وغيرهنّ من نساء الخضراء علّ ذلك ينجيهم من سوء العذاب.كان الأجدر بهم السعي لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء في حقوقهم الشرعية التي قصروا في ردها للناس، حقوق الرعاية وضمان الحاجات الأساسية والتمتع بالملكيات العامة التي يفرطون فيها للغرب بدراهم معدودات!!

ولكـن هيهات أن يفعلوا ذلـك وهـم العملاء المفرطون المضيعون للأمانات، بيادق الغرب التي يحركها للمكر بالإسلام والمسلمين!!

لقد حاول بورقيبة في الماضي تبديل أحكام المواريث ولم يفلح ولم يردعه عن ذلك سوى خشية الرأي العام الرافض لذلك، وفشل بن علي أيضا للسبب ذاته، وها هو السبسي يودّ أن ينجح فيما فشل فيه أسلافه ويلغي البقية الباقية من أحكام الإسلام من الحياة العامة، يفعل ذلك وهو يرنو لتحقيق مرضاة الغرب وعينه ترقب رد فعل الناس وما سيفعلونه!!

فيا أهلنا في تونس، قوموا لدينكم ناصرين وأعلنوا تمسككم بأحكام شرعكم الحنيف، وقِفوا في وجه دعـاوى الباطل وحاسبوا حكامكم على ما تقترفه أياديهم الآثمة المتنكبة عن الحق ونصرته!!

إن سكتم اليوم عن إقـرار هـذا القانون الذي يُحلّ زواج المسلمة من الكافر، فغداً ستشهدون تبديل أحكام الشرع للمواريث وغيرها وغيرها... وستسألون أمام الله عن صمتكم وتخاذلكم!!

إنه لن تنصف نساء تونس ولن تستعاد حقوقهنّ إلا بالإسلام كله، فهو الحق وهو الخير وهو الرحمة المهداة للعالمين، وبغيابه لن تحرر المرأة التحرير الحقيقي ولن تعيش أبدا السعادة والطمأنينة.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۞ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۞ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى﴾ [طه:١٢٤-١٢٦] ■

نتنياهو: يسقط آخر ورقة توت عن سوءات الحكام العرب

نشر موقع (وكالة معا، الأربعاء، ١٥ ذو الحجة ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧/٩/٦م) خبرا جاء فيه: "وصف نتنياهو خلال مشاركته اليوم "الأربعاء" في احتفال رفع الكؤوس احتفالا بالعام الجديد في مبنى وزارة الخارجية في القدس الغربية العلاقات مع الدول العربية بأنها الأفضل وتسجل رقما قياسيا غير مسبوق في تاريخ هذه العلاقات. وأضاف نتنياهو قائلا: "التعاون مع الدول العربية أكبر من أي فترة كانت منذ إقامة (إسرائيل) وما يحدث اليوم مع كتلة الدول العربية لم يحدث مثله في تاريخنا حتى بعد توقيعنا للاتفاقيات وعمليا التعاون قائم بقوة وبمختلف الأشكال والطرق والأساليب رغم أنه لم يصل حتى الآن للحظة العلنية لكن ما يجري من تحت الطاولة يفوق كل ما حدث وجرى في التاريخ".

الراية: **ما صرح به نتنياهو اليوم باتت الأمة الإسلامية تدركه منذ زمن بعيد، وذلك من خلال مواقف حكامها العملية، وعبر تصريحاتهم التي تفضح أكثر مما تستر، بل إن الأمة أصبحت واعية تماما على أنه من أولى المهمات الموكلة لحكامها من أسيادهم في الغرب الكافر المستعمر، هي المحافظة على كيان يهود، وحماية أمنه وحدوده؛ لذلك فهم وخاصة حكام ما يسمى بدول الطوق، يمنعون المسلمين من القيام بالأعمال الفدائية ضد كيان يهود من أراضيهم، وتقاعسوا عن تحريك جيوشهم لتحرير فلسطين التي يذرفون عليها دموع التماسيح، وفوق ذلك كله أقاموا علاقات علنية وسرية مع هذا الكيان المسخ وأسلموه مسرى رسول الله** ﷺ، ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾.

أبعاد تصاعد الخلافات في النظام الجزائري

بقلم: صالح عبد الرحيم - الجزائر

بينما تصاعدت في هذه الآونة وتيرة الضغط على الجيش الجزائري كي يتدخل لفرض التغيير السياسي على خلفية الوضع السياسي المتأزم في البلاد بسبب غياب الرئيس، جاء رد المؤسسة العسكرية قوياً ومباشراً وحاسماً على من يطالب بذلك، كما ورد في افتتاحية العدد الأخير من مجلة "الجيش" تحت عنوان "جيش لا يحيد عن مهامه الدستورية"، وذلك على لسان الفريق أحمد قايد صالح قائد أركان الجيش: "سيظل جيشنا جيشاً جمهورياً ملتزماً بالدفاع عن السيادة الوطنية وحرمة التراب الوطني، حافظاً للاستقلال، جيشاً لا يحيد أبداً عن مهامه الدستورية مهما كانت الظروف والأحوال". أي أن "الجيش لن يقوم بانقلاب عسكري". فيما تولى رئيسُ مجلس الأمة عبد القادر بن صالح ورئيس المجلس الشعبي الوطني السعيد بوحجة (رئيسا البرلمان بغرفتيه) مهمة الرد على من يستعجل تطبيق المادة ١٠٢ من الدستور التي تقضي بإزاحة بوتفليقة من منصبه بسبب مرضه وعجزه وطول غيابه وعدم قدرته على تسيير شؤون الحكم في البلاد، حاملين بقوة على خصوم الرئيس ومشككين في نوايا أصحاب هذا التوجه، ومتهمين هؤلاء الخصوم بدفع البلد نحو المجهول.

إلا أن الفراغ الذي أحدثه مرضُ الرئيس وانسحابه كلياً - أو غيابه ولو جزئياً - عن ساحة التأثير أثار شهيةَ الحكم والسيطرة لدى كل من رئاسة هيئة الأركان، وكذلك في محيط الرئيس، سعى كل منهما لاستغلاله في تعزيز موقفه والتموقع داخل هذه العصبة المرتبطة سياسياً بالإنجليز وكسب النفوذ من خلال لعبة التمسك بـ"فخامة الرئيس" وتأييد وتنفيذ برنامج الرئيس، حياً أو ميتاً!! وهو ما جعل قائدَ الأركان يسعى مبكراً إلى كسب التأييد لتعزيز نفوذه بدعم مجموعته ورفاقه والمحسوبين عليه مصلحياً وجهوياً في مؤسسة الجيش. وهو ما تسبب في إيجاد قطبين متصارعين متنافسين بقوة على النفوذ والزعامة ضمن زمرة بوتفليقة نفسها.

وبالرغم من كل التجاذبات السياسية حول تفعيل المادة المذكورة ١٠٢ من الدستور الجزائري الجديد (٨٨ سابقاً) التي تحكم حالةَ الشغور في أعلى هرم السلطة في الجزائر، فإن زمرة بوتفليقة المرتبطة بالإنجليز كانت قد نجحت من خلال انتخابات ٢٠١٤م الرئاسية في تمرير وتكريس التمديد لبوتفليقة إلى غاية ٢٠١٩م. كما أن حكومةَ عبد المالك سلال (السابقة) كانت قد "نجحت" أيضاً في إجراء الانتخابات التشريعية يوم ٢٠١٧/٠٥/٠٤م رغم المقاطعة الكبيرة والعزوف غير المسبوق، حيث كانت نتائجُها صادمةً ونسبةُ المشاركة فيها متدنية. إذ أظهرت أن أكثر من ثلثي المسجلين في القوائم الانتخابية هم من المقاطعين.

كما أشارت مصادر متعددة أن مؤسسة الجيش التي أبدت تذمراً واضحاً من أداء الحكومة ووزرائها الفاسدين كانت نزلت في ذلك الاستحقاق بأوامر لعناصرها بالانتخاب من خلال الورقة البيضاء؛ وهو ما عكس حالة الامتعاض لدى قيادة أركان الجيش تجاه المتنفذين في محيط الرئيس كما في رئاسة الحكومة والوزارات ومما آلت إليه الأوضاع في البلاد. إذ كان المحيطون بالرئيس من جميع الأطراف الفاعلة من أمثال سلال وبوشوارب وحداد وغيرهم خلال سنواتٍ عديدة، وحتى ممن سبقوهم كعمار سعداني وشكيب خليل (وزير الطاقة الأسبق) وشركائهم والمقربين منهم ومن أرباب الأعمال الموالين لهم (وهم ألوف)، بل حتى من الطرف الآخر المدعوم من فرنسا من النافذين في منظومة الحكم من الجنرالات وشركائهم من رجال الأعمال وأبنائهم وأشقائهم، قد تورطوا جميعاً في نهب المال العام بشتى الوسائل والطرق، ومن ذلك سرقة العملة الصعبة من الخزينة العمومية عبر البنوك من خلال تحويل العملة في التجارة الخارجية عبر الاستفادة من الفارق الكبير بين سعر العملة الأجنبية في السوق (الموازية) وبين السعر الرسمي في بنوك الدولة، وعبر تهريب المال إلى الخارج والتهرب الجبائي واستثماره في شركات وبنوك الدول الغربية بل وتأسيس شركاتٍ هناك في الخارج. ومن خلال الاستيراد غير المحدود لكل أصناف السلع والبضائع والمستهلكات من الصين ومن شتى بقاع الأرض، ومن خلال القروض والصفقات المشبوهة والرشاوى في الشراكة الأجنبية ومشاريع الاستثمار الزائفة والوهمية في الصناعة والزراعة.

وإذ تسبب هذا النزيف في الوصول سريعاً اقتصادياً إلى حافة الهاوية وسياسياً إلى الخطوط الحمراء مع نفاد صندوق ضبط الإيرادات ومع انهيار أسعار النفط إلى ما دون ٥٠ دولاراً وتقلص الريع وتراجع احتياطات البلد من العملة الأجنبية إلى نحو ١٠٠ مليار دولار بحسب أرقام بنك الجزائر، جيء بعبد المجيد تبون رئيساً للحكومة في منتصف شهر ٢٠١٧/٥م، وهو الرجل الإداري الذي يفتقر إلى الحنكة والمناورة السياسية في معالجة ملفات منظومة حكمٍ وسلطة متعفنةٍ فاسدة تقوم على توافق بين أجنحة لها نفوذ في كافة مؤسساتِ وأجهزة دولةٍ أطرافُها متصارعة ومرتبطة بالأجنبي!! يذكر أن فاتورة الاستيراد في الجزائر كانت تجاوزت ٦٠ مليار دولار (سنوياً) مع نهاية ٢٠١٤م.

وقد جيء بـتبون من أجل "ترتيب" الوضع والحد ولو جزئياً من نهب المال العام وترشيد النفقات ومن تغول المال الفاسد، إذ مهمته كانت محددة بأمرين اثنين هما: (١) ضبط ومعالجة ملف الاستيراد و(٢) إعادة النظر في ملف الدعم الحكومي لأسعار الطاقة والمنتجات الاستهلاكية الآتية من الخارج. وذلك تحسباً لما سيفرضه منطقُ التوازنات المالية وحتميةُ ضبط الميزانية في السنوات المقبلة، تفاديا للعجز في الميزان التجاري وحفاظاً على الاستقرار في منظومة الحكم القائمة في البلد، لضمان مصالح المستعمِر الأوروبي وضمان مصالح الزمر النافذة في الدولة! إذ في حالة استمرار العجز في الميزان التجاري بالوتيرة الحالية، فإن الجزائر ستكون مجبرةً على الاقتراض واللجوء مجدداً إلى صندوق النقد الدولي مع نهاية العشرية الحالية على أبعد تقدير. وهو ما يعني أن النظام السياسي في البلد سيفقد هامشَ المناورة أمام ضغوط القوى الخارجية الدولية، أي أمريكا تحديداً.

إلا أنه بدا واضحاً أن الوزير الأول الجديد عبد المجيد تبون رغم أنه نشأ سياسياً في أحضان النظام ضمن زمرة بوتفليقة، فإنه لا يتقن المناورة ولا يمتلك الثقافة ولا الحنكة السياسية اللازمة لتسيير الشأن العام في ظروف الصراع السياسي الصعبة والحرجة!. فكان تصريحه بـضرورة "الفصل بين المال والسياسة" أول مطب وقع فيه، فكان أن اصطدمت قراراتُ وتدابير حكومته التي اتخذها في قطاعات مختلفةٍ كالصناعة والزراعة وقطاع البناء والتجارة الخارجية وغيرها.. اصطدمت برفض وغضب المستفيدين من الريع والمنتفعين من المستوردين ومن أرباب العمل (الباترونا) ومَن وراءه من الجنرالات والنافذين في الأوساط السياسية والاقتصادية الذين تعتمد مصالـحُهم على الاستيراد من الخارج، خاصةً من المناوئين في المؤسسة العسكرية لزمرة بوتفليقة المتحكمة في دواليب السلطة في البلاد. نجم عن هذا الرفض سريعاً حراكٌ سياسي أثمر بياناً مشتركاً صدر عن اجتماع نزل الأوراسي في العاصمة بين ممثلي طبقة الشغيلة وممثلي أرباب العمل أُعلن من خلاله، وبطبيعة الحال من منطلق دعم وتنفيذ برنامج الرئيس، البرنامج الذي لم يعد له في الحقيقة واقع على الأرض.

تحرك إثر ذلك سريعاً أصحابُ القرار في قصر المرادية، أي مَن يمارس ويتحرك ويتحدث باسم الرئيس، لتنحية تبون وإبعاده بعد ٨٣ يوماً من تنصيبه تفادياً للتصعيد ومزيد من التأزم والاحتقان - ما ينبئ عن وجود صراع حاد في أعلى هرم السلطة - والإتيان برئيس الديوان في الرئاسة أحمد أويحيى رئيساً للحكومة، وهو رجل النظام العارف بدواليب السلطة والعارف بتركيبة النظام والمطلع على الأمور في الدولة وصاحب الملفات الحساسة في الظروف الحرجة، إذ هو "رجل المهمات القذرة" كما قال هو عن نفسه يوماً!! ورغم تلويحه بأيام صعبة آتية ستواجهها البلاد إلا أنه سعى بل سارع إلى طمأنة الجميع من خلال عقد الثلاثية (الحكومة - نقابة العمال - أرباب العمل)، في انتظار ما سوف يُـقْدم عليه من سياسات توافقية وما ستتخذه حكومتُه من تدابير لترشيد النفقات العمومية وإجراءات تقشفية ضرورية تحضيراً للمرحلة المقبلة، التي ستشهد في شهر ٢٠١٧/١١م انتخاباتٍ محلية للبلديات ومجالس الولايات، وانتخاباتٍ رئاسية في ٢٠١٩م. كما أنه المؤهل لتحضير خطة استبدال الرئيس في حالة (إعلان) وفاته، لضمان "استمرار الدولة" والاستفادة من الريع ومن موارد البلاد وثرواتها مع مَن سوف يأتي بعده.

وفي الأخير يجدر أن نذكّر بما يجب أن يدركه أهلُ الجزائر وما ينبغي أن يتخذه شعبُها من مواقف تجاه ما تقترفه هذه الزمر المتسلطة عليه الفاسدةُ المرتبطةُ بالاستعمار، التي تعبث به وبمصيره ومصير أبنائه. فثرواتُه التي صُرف منها على يد هؤلاء ما يربو على تريليون (ألف مليار) من دولارات النفط والغاز في هذه السنوات الأخيرة، أي منذ مجيء بوتفليقة رئيساً فقط، يبدو أنها ذهبت إلى غير وجهتها الصحيحة! حيث هو الآن (أي الشعب) بحسب القائمين على النظام في البلاد يواجه مجدداً سياسةَ التقشف وظروفاً صعبةً نتيجة انهيار أسعار النفط، بل ويواجه مستسلماً (!!) مصيراً مجهولاً على جميع المستويات!!

إن المخرج من هذه الأنفاق المظلمة، يكمن حصراً في نظام الخلافة - بديلاً حتمياً يمنع تدخلَ الكافر المستعمر في شئون الجزائر وأهلها بل وشئون الشعوب الإسلامية كافة، ويحقق العزةَ والرفعةَ والنماء وكل أصناف الخير للمسلمين جميعاً في دولةٍ واحدة جامعةٍ للأمة في ظل شريعة الإسلام الشامخ! ■